الحينية المطلقة وهي بعض ب ج حين هو ب فلكونها لا دائما ولا
واما اللادوام وهو بعض ب ليس ج بالاطلاق فلانه لو كذب لصدق
كل ب ج دائما وضمنه الى الجزء الاول في الاصل كذا كل ب ج دائما
وبالضرورة ودائما كل ج ب ما دام ج لينتج كل ب ب دائما و
نضمه الى الجزء الثاني الذي هو اللادوام ونقول كل ج ب دائما ولا شيء
من ج ب بالاطلاق لينتج لا شيء من ب ب بالاطلاق فلو صدق
كل ب ج دائما لزم صدق كل ب ب دائما ولا شيء من ب ب بالاطلاق
وانه اجتماع النقيضين وهو محال هذا اذا كان الاصل كليا واما اذا كان
جزئيا فلا تتم فيه هذا البيان لان مع جزئيته جزئيتان والجزئيتان لا ينتجان في
الشكل الاول على ما تسمعه فلا بد فيه من طريق آخر وهو الافتراض بان
الذات التي صدق عليها ج وب ما دام ج لا دائما د وب وهو
وليس ج بالفعل والا لكان ج د فيكون ب دائما لانا حكمنا في الاصل
انه ب ما دام ج وقد كان ب لا دائما هذا خلف واذا صدق عليه انه
ب وليس ج بالفعل صدق بعض ب ليس ج بالفعل وهو معنى
اللادوام العكس ولو اجرى هذا الطريق في الاصل الكلي او اقتصر على
الافتراض

البيان

البيان في الاصل الجزئي ثم وكمي على ما لا يخفى والوقتيتان الوجودية
والمطلقة العامة تنعكس مطلقة عامة لانه اذا صدق كل ج ب بالاطلاق
للذات فبعض ب ج بالاطلاق والا فلا شيء من ب ج دائما وهو
مع الاصل ينتج لا شيء من ج ج دائما وهو محال فان شئت
عكست اقول للقوم في بيان عكوس القضايا ثلاث طرق الخلف
وهو ضم نقيض العكس مع الاصل لينتج محالا والافتراض هو فرض
ذات الموضوع شيئا معينا وحمل وصف الموضوع والمحمول عليه ليحصل
مفهوم العكس وهو لا يجري الا في الموجبات والعكس المركبة لوجود
الموضوع فيها بخلاف الخلف فانه يعم الجميع والثالث طريق العكس
وهو ان يعكس نقيض العكس ليحصل ما ينافي الاصل فلما نبه فيما
سبق على الطريقين الاولين حاول التنبيه على هذا الطريق ايضا
فلك ان تعكس نقيض العكس في الموجبات ليصدق نقيض الاصل او
الاخص منه فان الاصل اذا كان كليا ونقيض عكسه سلب كلي العكس
النقيض كنقيضه في الكم كليا وهو اخص في نقيض الاصل وان كان
جزئيا فان كان مطلقة عامة انعكس نقيض عكسها الى ما ينافي قضها
وان كان ضروريا او دائما كل ج ب ما دام ج لينتج كل ب ب دائما او
نضمه الى الجزء الثاني الذي هو اللادوام ونقول كل ج ب دائما ولا شيء
من ج ب بالاطلاق لينتج لا شيء من ب ب بالاطلاق فلو صدق
كل ب ج دائما لزم صدق كل ب ب دائما ولا شيء من ب ب بالاطلاق
وانه اجتماع النقيضين وهو محال هذا اذا كان الاصل كليا واما اذا كان
جزئيا فلا تتم فيه هذا البيان لان مع جزئيته جزئيتان والجزئيتان لا ينتجان في
الشكل الاول على ما تسمعه فلا بد فيه من طريق آخر وهو الافتراض بان
الذات التي صدق عليها ج وب ما دام ج لا دائما د وب وهو
وليس ج بالفعل والا لكان ج د فيكون ب دائما لانا حكمنا في الاصل
انه ب ما دام ج وقد كان ب لا دائما هذا خلف واذا صدق عليه انه
ب وليس ج بالفعل صدق بعض ب ليس ج بالفعل وهو معنى
اللادوام العكس ولو اجري هذا الطريق في الاصل الكلي او اقتصر على
الافتراض

البيان

Copyright © King Saud University